الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٥
المعقودة يوم الثلاثاء
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

الرئيس : السيد بيترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/50/SR.25
5 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/50/113، و Add.1، A/50/254-S/1995/501، A/50/345، A/50/425-S/1995/787، A/50/475، A/50/518)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع) (A/50/39، A/50/421، A/50/340 و Add.1)

١ - السيد مباتي (بوتسوانا): قال متحدثا باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي أنه منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٧٣/٤٨ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي حدث عدد من التطورات الإيجابية في منطقة الجماعة يجدر أن يذكر من بينها التحرك نحو ديمقراطية تعدد الأحزاب وذلك بفضل المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي والتي لا يمكن تثمينها، ولاتساع عضوية الجماعة بقبول انضمام جنوب افريقيا وموريشيوس إليها.

٢ - وأضاف يقول إن المنطقة تواجه في نفس الوقت تحديات مروعة جديدة. وبالفعل، فإنه نتيجة لتوسع الجماعة، أصبحت حاجة ملحة لإعادة بناء الهياكل الأساسية في جميع أنحاء المنطقة بينما يتم التصدي للمشاكل الاقتصادية العاجلة ووضع اقتصادات المنطقة على مسار النمو المستدام. وبعد أن أشار إلى أن الجماعة قد برهنت على الحكمة في إدارة الموارد سواء منها المالية أو غيرها، ناشد المجتمع الدولي بمواصلة مساعدته للجماعة في جهودها من خلال توفير موارد جديدة وإضافية.

٣ - وأردف يقول إن بلدان الجماعة أنشأت، بالإضافة إلى المجالات العديدة ذات الاهتمام المشترك مثل الطاقة وقطاعات الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة، آلية لمعالجة القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن وحل المنازعات في المنطقة. وذكر أن الجماعة تجري حاليا مناقشات مع منظمات إقليمية أخرى في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحب في هذا الصدد بإنشاء معهد افريقيا وأمريكا اللاتينية الذي مقره في أوروغواي وناميبيا.

٤ - السيد باوار (الهند): وصف التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بأنه آلية قيمة لتعزيز النمو والتنمية المتسارعة لا سيما في وقت تتزايد فيه الضغوط الحمائية في البلدان المتقدمة النمو. وقال إن هذا التعاون يدعم الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية ويسهل إعادة توجيه الاقتصاد العالمي ونموه. وإن البلدان المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن تركز على المشاريع العملية المتواضعة في ميادين التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وأن تتجنب التبديد وازدواجية المشاريع وأن تخفض التكاليف من خلال المواءمة.

٥ - وقال إنه ينبغي القيام، على نحو أنشط، بتشجيع مشاركة القطاع الخاص. وإنه نظرا لقلة المعلومات عن الحالة في البلدان النامية الأخرى وعن آفاقها الاقتصادية، ينبغي تشجيع الوصول إلى قواعد البيانات

المتعلقة بالمعلومات ذات الصلة. كما ينبغي توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال زيادة تغطية المنتجات والتغطية القطرية، كما ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي وترتيبات التكامل من أجل تشجيع التنافس وتسهيل الحصول على مكاسب من خلال وفورات الحجم. وتعتبر ترتيبات التجارة التفضيلية لرابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا مثالا لهذا التعاون. كما ينبغي أيضا اتخاذ تدابير لتشجيع تدفقات الاستثمار الخاص فيما بين البلدان النامية. وينبغي إنشاء مراكز إقليمية ممتازة والتشجيع على إنشاء شبكات فيما بينها بغية بناء الموارد البشرية. وينبغي للبلدان المتقدمة المساعدة من خلال توفير الدعم المالي عن طريق برامج المساعدة الاقتصادية والتقنية الثلاثية. وينبغي أيضا تدعيم قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم مزيد من المساهمة في توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦ - وأردف يقول إن بلده يتعاون بصورة نشطة مع البلدان النامية الأخرى، بالرغم من التقييدات التي يعاني منها، وذلك على سبيل المثال، من خلال تقديم الخدمات التدريبية والتعليمية والاستشارية والتقنية والاقتصادية ومن خلال برامج التعاون المبتكرة. واختتم كلمته قائلا إن السلم والأمن لن يتحققا إلا من خلال ضمان نوعية حياة أفضل لجميع الشعوب. وبالتالي ينبغي تخصيص مزيد من الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين الدول النامية.

٧ - السيد ها يونغ مون (جمهورية كوريا): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وقد زادت إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب زيادة هامة خلال التسعينات مع تزايد العولمة والاعتماد المتبادل فيما بين الأمم. وقد ساعد اتساع اقتصاد السوق في العالم على خلق فرص جديدة.

٨ - وأوضح أن بلده يعتبر تنمية الموارد البشرية شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وأنه استضاف برامج تدريبية لمشاركين من بلدان نامية عديدة. وقال إن بلده يلتزم، بما يتناسب مع قدراته، بمساعدة البلدان الأخرى، وأنه سوف يزيد من مساعدته الإنمائية الرسمية ويأمل في توفير التدريب التقني لما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ شخص بحلول عام ٢٠١٠.

٩ - وأضاف قائلا إن زيادة مشاركة القطاع الخاص وبعض المنظمات غير الحكومية المختارة في تخطيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذه سيساعد على تكامل التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مما يزيد من تأثير مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أقصى حد. وقال إن العديد من شركات القطاع الخاص في بلده تقدم تسهيلات لتنفيذ دورات تدريبية من أجل هذا التعاون تحت رعاية الحكومة.

١٠ - وأردف قائلا إنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما من خلال الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والقنوات المناسبة الأخرى. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى، أن تزيد مساهمتها في إطار ترتيبات تمويل ثلاثية من أجل الإسراع بدرجة هامة بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى حد بعيد.

١١ - السيد بلحيمر (الجزائر): بعد أن استعرض تاريخ مشاركة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على أهمية قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ وقال إنه ينبغي للجمعية العامة في دورتها الحالية أن تؤيد التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد مؤخرا بدعم مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأضاف أنه لا ينبغي النظر إلى التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية باعتباره أحد البدائل فقط ولكن كمكمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - واستطرد يقول إن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي - الذي كان أحد أمثلته إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية عام ١٩٩١ - قد أسهم إسهاما كبيرا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالرغم من أن هذا التعاون قد ساعد حقا في مكافحة الفقر وأن اقتصادات بعض البلدان النامية قد ازدهرت، فما زالت هناك حقيقة تتمثل في أن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض؛ وهناك ميل إلى التوقع بأن تعتمد البلدان النامية الإصلاحات الاقتصادية ذاتها التي اعتمدتها شريكاتها من البلدان المتقدمة، بغض النظر عن قدرات كل منها على التكيف مع صعود وهبوط الاقتصاد العالمي المتزايد التعقيد. وذكر أنه لكي ينجح التعاون فيما بين بلدان الجنوب فإنه يحتاج إلى المساعدة من البلدان الغنية التي سيعود عليها هذا العمل بنفس القدر من المكاسب. كما يتعين تدعيم عملية التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقال إن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون فيما بين البلدان النامية والتابعة للأونكتاد واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حددتا نطاقا واسعا من مجالات زيادة التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف. كما أنه من الضروري أيضا إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تمكين البلدان النامية من المشاركة بصورة أكمل في هيئات صنع القرار المتعددة الأطراف، وتحسين أسعار التصدير لسلعها الأساسية وزيادة تدفقات الاستثمار إلى هذه البلدان. كما ينبغي للأمم المانحة زيادة مشاركتها من خلال ترتيبات التمويل الثلاثي.

١٣ - ومضى يقول إن عناصر مختلفة من منظومة الأمم المتحدة تقدم مساهمة هامة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي زيادة الدعم السوقي والمادي للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتمكينها من تعزيز هذا التعاون على نحو أكثر فعالية. كما ينبغي للدول الأعضاء أن تولي الاعتبار اللازم لمسألة إنشاء صندوق خاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يؤيد أيضا الدعوة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

١٤ - السيد أنساي (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن منظمته مؤهلة تماما لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأوضح أن جميع أعضاء المنظمة من البلدان النامية؛ وأن ولايات هيئاتها التشريعية تدعو إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيما بين الدول الأعضاء؛ وأن أجهزتها الفرعية ووكالاتها، والمؤسسات التابعة لها وجامعاتها الدولية جميعها موجهة نحو تقاسم القدرات وتدعيم التعاون في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

١٥ - ثم أشار إلى تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعن أعمال دورتها التاسعة (A/50/39) وقال إنه ينبغي لاستراتيجية الدعم التي ينتهجها المجتمع الدولي أن تتناسب مع الاحتياجات الخاصة بالدول الأعضاء وفقا لما تحددها، حتى ولو كانت هذه الاحتياجات تقع في بعض الأحيان في مجالات أخرى من التنمية، مثل إصلاح الخدمات العامة أو استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف في هذا الصدد، أن منظمة المؤتمر الأسلامي تبقى على استعداد للمشاركة مع الأمم المتحدة في تقديم الخبرة والمشورة والفرص البحثية والتدريبية لمؤسسات الدول الأعضاء مما يمكن أن تحشدها مؤسساتها المتخصصة. وقال إنه يتطلع إلى تنشيط علاقة منظمته بالوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين الدول النامية. وأضاف أنه يؤيد المقترحات التي من شأنها دفع هذه العملية قدما، بغض النظر عن القيود التي قد تفرضها الموارد أو أية قيد أخرى.

١٦ - واستطرد يقول إن المجالات الأخرى التي توفر إمكانيات التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمات الأمم المتحدة من أجل تشجيع التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تتمثل في إنشاء برنامج مماثل لبرنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز شبكات المعلومات التجارية التابعة لغرف التجارة والصناعة في مجموعة الدول الـ ٧٧ وتدعيم شبكة نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيع نطاقها.

١٧ - السيد لينغ (بليز): قال إن تزايد العولمة يقتضي تكثيف التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وإن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله للدول النامية أن تواجه التغيرات المتلاحقة السريعة في التكنولوجيا والمنتجات. وأردف قائلا إن انتشار ترتيبات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتي كثيرا ما تتطابق وتتداخل، ليس إلا انعكاسا للدينامية التي تدفع إلى العولمة. وإن هناك في هذا الصدد حاجة إلى توسيع نطاق التعاون الرسمي من خلال تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مختلف المناطق.

١٨ - وبعد أن أشار إلى أن البلدان النامية بصفة عامة ليس لها أي تأثير، أو القليل منه، على التجارة المتعددة الأطراف، دعا إلى إجراء دراسة جادة لأوضاع البلدان الصغيرة. ولهذا الغرض تعتبر أن المساعدة

لازمة بصورة عاجلة، من أجل تحسين آليات تمويل التجارة، وتطوير قطاعات الخدمات، وسن القوانين بشأن التجارة الدولية وإعداد آليات إقليمية للتحكيم التجاري.

١٩ - وأردف قائلا إن قضية التمويل التجاري يمكن معالجتها جزئيا إذا أمكن إقناع البلدان المصنعة حديثا والبلدان الآخذة في التصنيع بالسماح بدرجة من المخاطر أعلى، ليس في ميدان التجارة فقط وإنما في ميدان الاستثمارات أيضا.

٢٠ - ومضى يقول إن تهيئة مناخ موات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يستلزم زيادة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب من خلال تمديده إلى مجالات جديدة مثل إشراك المرأة في الاقتصاد - مقابل إشراك المرأة في التنمية - وذلك من خلال تحويل النقل، خاصة النقل الجوي والبحري، للاتجاه فيما بين بلدان الجنوب، وتحسين قدرات الاتصالات اللاسلكية فيما بين بلدان الجنوب بهدف عكس الاتجاهات المعادية للديمقراطية في ملكية هذا الوسيط الحيوي. كما يجب على مؤسسات التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تدعم إحداث زيادات ضخمة في مجالات التعليم والتنمية العلمية والتكنولوجية في بلدان الجنوب. ودعا في هذا الصدد، إلى تدعيم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية علاوة على تدعيم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥